صدام حسين

الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة

٩٤/٥٢١

الطبعة الثانية
كانون الثاني/ ١٩٨٠

المقدمة

نظم مكتب الثقافة والاعلام لقاء مع الرفاق أعضاء فرقتين مدنيتين وفرقتين عسكريتين من تنظيمات الحزب في محافظتي التأميم والبصرة . حضرة الرفيق صدام حسين ، الذي تابع واقع النقاش واجابات الرفاق حول العديد من الاسئلة السياسية والفكرية والتنظيمية ، بهدف الاطلاع على مستوى الوعي العقائدي والسياسي للجهاز الحزبي ، من خلال الاتصال المباشر بالمنظمات الحزبية . وقد تحدث الرفيق المناضل صدام حسين في اللقاء الذي تم بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦ فتناول موضوعا حيويا ذا قيمة كبيرة بالنسبة للفكر الاشتراكي للحزب ، يعكس الواقع العملي لخصوصيته ، بتأشير واحدة من المسائل الحاسمة في هذا الميدان والتي تمس واقع الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة حيالها .

ان سهولة طريقتنا تكمن في انه يستجيب لمشاكل الامة وينضج منها ، وصعوبته في انه طريق جديد بحاجة الى اغناء فكري مستمر ، وبحاجة الى نظرية عمل متجددة دوما بما يجعلها قادرة على استيعاب شروط وقوانين الحياة والمساهمة الجدية في صنعها وتطويرها . لذلك ترون ان الفكر البعثي

اقدر من الكثير من الثوريين الاخرين على التعامل المتطور مع الحياة ، لان الاخرين غالبا ما ينقلون تصوراتهم للحياة وتعاملهم معها عن طريق الاخذ الاقتباسي او الاستعارة لتجارب الشعوب والمجتمعات الاخرى .. اما البعثي فأنه يستخرج طريقه ويبدع في مساره على طريق التطوير والتجديد المستمرين .. وعملية الاستخراج والابداع ليست عملية سهلة ، لانها تتطلب ان يصنع البعثي من خلالها بشكل مستقل ، كل حلقة من حلقات نظرية حزبه في فهم الحياة وفي تغييرها .. ولذلك نجد ان الجهد الفكري النظري ، ومتابعة ورصد الظواهر في واقع الحياة وتحليلها وايجاد المعالجات اللازمة لمعضلاتها ، مسألة أساسية ومركزية في سلم واجبات البعثي ونضاله وهي ، وان اعتبرت من الاعمال الصعبة ، تغني الحياة والانسانية وتساهم في انضاج شروط ارتقائها وتقدمها اكثر من غيرها من الطرق التي تعتمد نقل واستعارة نظريات وتجارب الشعوب الاخرى .

وجهان في بناء الاشتراكية

لذلك نجد ان طريقنا في بناء الاشتراكية يحتوي على وجهين في آن واحد فهو من ناحية ، يعتبر اكثر سهولة من الطرق الاخرى بحكم استجابة الجماهير له ... وتفاعلها معه ... وامتلاكه للشروط التأريخية الاصيلة للتغيير الثوري للمجتمع العربي ، لانه نابع من واقعه في التصورات والحلول ، ويستجيب لمصالح الجماهير وتطلعاتها استجابة صميمية اصيلة . ومن الناحية الاخرى ، نجده اكثر صعوبة ، لانه طريق جديد يتطلب جهودا مستديمة ودقيقة من الناحيتين النظرية والعملية ، في التصورات والحلول .. بالاضافة الى ما يواجهه من صعوبات على الصعيد الدولي .

العمل الفكري موقف انساني

ان الاقتباس من شأنه ان يفقد الجهة المقتبسة الاصالة ، ويفقدها شرطا مهما من شروط التقدم والتطور . لان الاقتباس يأتي بصيغ وسياقات من العمل معزولة عن حركة التطور الوطني الداخلي ، لانها منقولة نقلا آليا ، وتمثل احدى حلقات البناء الانساني ومعالجاته العقلية لتلك المجتمعات وهي ، وان اعتبرت بعض حلقاتها في التصور والحلول ذات طابع عام يتجاوز في تأثيره الاطار الوطني والقومي للمجتمع الذي نشأت فيه ، فأنها تبق في اساسياتها وفي المحصلة الاجمالية لتركيب التصور والحلول مصممة على اساس ومحكومة بمعطيات وظروف المجتمع الذي وجدت فيه بشكل رئيس . ان العمل الفكري لا يمكن الا ان يكون موقفا انسانيا . وفي كل الاحوال فأن الاقتباس والنقل الآلي يفقده روحه وصلاحه . في حين ان انبثاق النظرية والحلول عن المجتمع الوطني والقومي ، سيجعل النظرية والحلول حالة متطورة نوعيا عن الظروف والمعطيات الدارجة انذاك . وبذلك تكون متصلة بالماضي ومطورة للحاضر في الوقت الذي تحتفظ فيه بأسس وشروط النظرة المستقبلية للتطور . أما كيف يضيع الاقتباس شرطا اساسيا من شروط التقدم

والتطور؟

فلان الاقتباس يحول دون اعمال الفكر لخلق طريق متطور للحياة ، يختلف عما هو دارج في المجتمع ورافض للصيغ والظروف المسؤولة عن تخلف الامة والشعب . وتدركون كم يختلف الجهد في النوع بين عمل من يقوم بترجمة كتاب ما ، وبين عمل مؤلف الكتاب ، بين من يستعمل حاجة ما وبين من يصنعها .

ان عملية الخلق المستمرة شرط اساس ومركزي لاغراض التقدم والتطور ، بينما الاقتباس ليس الا وقوفا عند الحال الدارج في التعامل مع الحياة في احسن احواله ، وهو لذلك يعرقل حركة اعمال الفكر والارادة اعمالا ثوريا مستقلا لتجاوز الحال الى ما هو افضل منه بطفرة نوعية تقدم خدمة جدية ، ليس للمجتمع الوطني والقومي المقصود في مثل هذا الجهد وحسب ، وانما للانسانية جمعاء . لذلك فان تصرف المقتبسين من الناحية الموضوعية هو تصرف يميني ، وموقفهم هذا هو موقف يميني من ناحية العمل الفكري والارادة ومستلزمات التطور الانساني العام ، مهما تكن اشكال الاغطية التي يتغطون بها لاخفاء عورة تصرفهم .

التباطؤ في تطبيق الاشتراكية يقود الى الردة

ان التباطؤ في تطبيق الاشتراكية وفي معالجة الملكية الخاصة والنشاط الخاص بعقل وروح ثورية . ومواجهة مهماتها على هذا الاساس ، من شأنه ان يقود الى الاستسلام والانحسار ومن ثم الى الردة . كذلك فان السرعة غير المصوبة بدقة في بناء الاشتراكية ، والتوسع المتعجل في ميادينها ، والموقف غير الموضوعي وغير العلمي من الملكية الخاصة غير المستغلة ، من شأنه ان يوقع التطبيق الاشتراكي في مشاكل واختناقات ليست لها حدود ، من بينها خسارة الكثير من الناس الذين بامكاننا ان نتجنب خسارتهم . اضافة الى ما تهيؤه تلك الاجراءات من غطاء وشروط للردة بطريق اخر .

لذلك فان المشاكل التي تواجه حزبنا في البناء الاشتراكي مشاكل كثيرة ومعقدة وتحتاج الى حضور دائم ومستمر في التصور والحلول لتلك المشاكل . والايمان المستمر باهمية الابتعاد عن القوالب الجامدة في التصور والمعالجات . والعمل بشكل خاص على لجم الملكية والنشاط الخاص والغاء اي نوع من التعارض بين النشاط الخاص والملكية الخاصة المسموح بها وبين القطاع الاشتراكي والمسيرة الاشتراكية بوجه عام ، اخذين بنظر الاعتبار ، ليس

المستلزمات المادية للتطبيق الاشتراكي فحسب ، وانما شروطه الانسانية بالدرجة الاولى ، لان الاشتراكية في نظرة حزبنا فلسفة متكاملة للحياة بكل عناصرها الرئيسة والفرعية . وليست معالجات وحلولا اقتصادية فحسب ، وبذلك نتجنب خسارة الانسان الذي هو غاية التطبيق الاشتراكي .

الصعوبات في تطبيق الاشتراكية

اننا لسنا وحدنا الذين نواجه ، بشكل دائم صعوبات التطبيق الاشتراكي . وان الصعوبات التي نواجهها تبقى اقل بكثير من هموم تجارب اخرى سبقتنا في تطبيقاتها الاشتراكية . وان السيطرة الكاملة والسريعة من جانب بعض التجارب الاشتراكية في تطبيقاتها للاشتراكية على كل وسائل الانتاج ومنع الملكية والنشاط الخاص منعا مطلقا دون موازنة الخطوة مع المستلزمات الموضوعية والعلمية لشروط تطور الحياة ومستلزمات النضج الاجتماعي والتهيؤ الثقافي والنفسي ، والاقتدار الجدي في التعامل مع البناء الاشتراكي وشروط تطوره ، اوقع تلك التجارب في اختناقات بالغة التكاليف من ناحية التطور ومن ناحية الخسارة الانسانية ، حيث بلغت ـ على سبيل المثال ـ تضحيات هذا الطريق ، بالاضافة الى العوامل الاخرى ، على عهد ستالين بحدود ثلاثة عشر مليون انسان ، وثلث الثروة الحيوانية للاتحاد السوفيتي .

بالاضافة الى الآثار المعنوية والمادية الاخرى . وهذا الامر يلقي جانبا من الضوء على تراجع الاتحاد السوفيتي في نظرته للملكية الفردية غير المستغلة . وكذلك عدم تجاوز الملكية تجاوزا مطلقا في بعض دول اوربا الشرقية مثل بولونيا وبلغاريا وهنغاريا .

ان منع النشاط الخاص والملكية الخاصة غير المستغلة والسيطرة الكلية على وسائل الانتاج وعموم النشاط الاقتصادي ووضعه تحت ادارة الدولة واجهزتها ، يعتبر طريقا سهلا عندما ينظر الى المسألة في اطارها المادي المباشر دون حساب التأثيرات من الناحية الاجتماعية والنفسية . ومن ناحية التطور ودرجته . اقول : ان مثل هذا الاجراء يعتبر اسهل على الدولة . اذا مانظر اليه نظرة مادية مباشرة مقارنة بطريقنا في بناء الاشتراكية . ولكنه يسبب اضرارا فادحة بالتأكيد .

مستلزمات البناء الاشتراكي

ان من اهم مستلزمات البناء الاشتراكي السيطرة على وسائل الانتاج وتحويل ملكيتها الى ملكية عامة الى الحد وبالقدر الذي يغطي كافة مستلزمات تهيئة القاعدة المادية للبناء الاشتراكي . والمحافظة على الموازنة المطلوبة بين ذلك وبين ماهو مطلوب من دور ونشاط للملكية الخاصة . والنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية في نظرتها الشمولية للحياة وفق ظروفها ومراحلها المتطورة المتعاقبة .

لذلك فان هذه النظرة لاتفترض ان تكون كل وسائل الانتاج وكل النشاطات الاقتصادية ملكا عاما . ولكنها تشترط ان تكون الملكية الخاصة موضوعة في خدمة الاتجاهات والقوانين العامة للمجتمع من خلال البناء الاشتراكي والعلاقات الاشتراكية . وان حجم النشاط الخاص واتجاهاته تحددها ظروف التغيير الا ان ما نعتبره جزءا اساسيا من المبادىء المركزية لحزبنا وملازما لكل مراحل البناء الاشتراكي وحركة تطوره ، هو منع الاستغلال ومحاربته ، ورفض ومحاربة الاتجاهات التي تجعل من التملك والنشاط الخاص قيمة منفصلة عن قيم الاشتراكية . وحقا ثابتا لايجوز مسه او التصرف به لاي سبب كان .

ان التلك والنشاط الخاص في حسابنا انما يقوم بدور محدد ومرسوم مركزيا . وليس اساس مشروعيته مجرد عدم تعارضه مع المسار الاشتراكي والحركة الاشتراكية لبناء المجتمع الجديد وحسب . وانما يجب ان يكون في خدمة ذلك ايضا وان يتناسق معه في الفعاليات والصيغ والاهداف وفق ما تستلزمه طبيعة المراحل المتعاقبة ومستلزمات التطور والتغيير المنشودين .. لذلك فان المطلوب ليس احكام النشاط الخاص غير الاستغلالي بالقوانين والاتجاهات العامة للاشتراكية فحسب . وانما اخضاعه للسياسات المرحلية ونظرتها الى ما يجب ان يقوم به من دور وحجم . وطبيعة ذلك ايضا .

مكتبة كلية الملكة علياء
رقم التسجيل :
رقم التصنيف :

تحديد حجم ونوعية الملكية

ان القول بوجود ملكيات خاصة ونشاط خاص لا يفترض التعميم على كل القطاعات والنشاطات في مفاصل حركة المجتمع . وانما يتحدد مكان الملكية وحجمها ونوعها بضوء قدرة اجهزة القطاع الاشتراكي على الادارة والسيطرة والاشراف . وبضوء تطور وسائل التقنية والعلم وانعكاسها على هذا الجانب والجوانب الاخرى . وتطور ونضوج المجتمع عموما وتقلص المسافة بين تهيئة الانسان اشتراكيا في الميدان الثقافي والنفسي . ومقدرة تنفيذ واستيعاب المهمات بما يتناسب مع حركة بناء الاشتراكية . وكذلك حساب الدور المطلوب اشتراكيا للملكية الخاصة والنشاط الخاص . حسابا دقيقا .. وفي كل ذلك يفترض التخصيص حسب مقتضيات الحال وشروط التطور .. وليس من الضروري ان تكون الملكية الخاصة متساوية او متشابهة في القطاعات والنشاطات والمفاصل المختلفة للمجتمع . ولكن لابد ان تكون متكاملة ومتناسقة من حيث اداء الوظيفة العامة لخدمة المجتمع مع الملكية الاشتراكية العامة . كما اشرنا .. وبذلك تكون علاقات الانتاج في القطاع المملوك ملكية اجتماعية عامة . او في قطاع الملكية والنشاط الخاص . بما في ذلك النشاط

التعاوني . علاقات اشتراكية في المجتمع الاشتراكي . ويسمى النظام فيه نظاما اشتراكيا رغم وجود نشاط خاص وملكية خاصة من النوع الذي اشرنا اليه . وذلك عندما تأخذ الركائز الاساسية في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية طابع الاستقرار النسبي في نوعها وحجمها وتصبح تطبيقات المرتكزات والقوانين الاساسية للبناء الاشتراكي في مرحلتها التاريخية المعينة ..

ان السماح بالنشاط الخاص والملكية الخاصة في الحدود التي يسمح بها التطبيق الاشتراكي البعثي ، ورفض الاستغلال في الوقت نفسه يستدعي اعادة النظر بالملكية والنشاط الخاص من حيث النوع والحجم والاتجاه . من حين لاخر . ومن ميدان لاخر . وفق المقاييس والسياقات المقبولة في المنهج الاشتراكي عبر المراحل المتعاقبة المتطورة لشؤون الحياة وعناصرها الاساسية . وبذلك تتحمل الثورة واجهزتها اعباء جدية عبر صيغ متجددة لتأمين التوازن المستمر بين مقتضيات التغيير الاشتراكي ومقتضيات لجم القطاع الخاص عن تجاوز الحدود المقررة له . فعندما ناخذ القطاع الزراعي نجد ان حجم الملكية غير ثابت فيه ثباتا مطلقا . وانما هو مرتبط بعوامل شتى منها : تطور استخدام المكننة في الزراعة ... وتطور وسائل العلم في مكافحة

الآفات ... او في تحسين نوع وحجم الانتاج الزراعي ... وكذلك في تطور وسائل الري والبزل ، بالاضافة الى الاعتبارات السياسية والاجتماعية لمجتمع الثورة . وعلى هذا الاساس نجد ان حجم الملكية في حدها الاعلى والادنى ، عندما تكون الاراضي غير مستصلحة استصلاحا كاملا ، او في ارض تحوي نسبة كبيرة من الملوحة من شأنها ان تؤثر سلبيا على الانتاج ، يكون اكبر من حجم الملكية في ارض مستصلحة استصلاحا كاملا ، او في ارض جيدة الخصوبة وتروى سقيا بالواسطة او سيحا . وان حجم الملكية للاراضي المطرية هي غيرها عندما تصبح الارض مسقية سيحا او بالواسطة عن طريق مشروع اروائي يتم بناؤه لهذا الغرض . كذلك . واتساقا مع الاسباب نفسها ، نجد ان نوعية وحجم ونوع المنتوج الزراعي يتغير الى الافضل عندما تتوفر المبيدات اللازمة للحشرات ، وتتوفر الضمانات الصحية للنبات وللثروة الحيوانية وتوضع مستلزماتها تحت تصرف الفلاح باسعار وكميات مناسبة او عن طريق تحسين دور الدولة في هذا الميدان ، وذلك لابد ان يؤدي الى ان ترتفع القيمة للانتاج الزراعي عن الارض المخصصة للفلاح بمعدلات وزيادات اكبر مما يحتاجه التطور وتحسين الاحوال المعيشية والثقافية للفلاح ، وفق ماهو مقدر من نمو وتطور

لسموم المجتمع الاشتراكي ومنه العاملون في القطاع الزراعي . وبذلك تصبح اعادة النظر بالملكية مسألة ضرورية .

الا انه يجب ان لا ينصرف التصور الى ان اعادة النظر في الملكية الزراعية مسألة دائمة الحركة . وانما هي مسألة مفترضة وبخاصة في بدايات الثورة وبدايات التنمية وعلى الاخص لتلك الاراضي التي لاتستكمل قيمتها الحقيقية الا عبر سلسلة من الاجراءات التقنية والعلمية في ميدان الاستصلاح والارواء وفي كل الاحوال يستلزم الامر ان نوازن بشكل علمي ودقيق بين ما يتطلبه الامر من مراعاة للامور التي اشرنا اليها واهمية توفر عامل الاستقرار النسبي للملكية بشكل عام وللملكية الزراعية منها بشكل خاص لكي لا تجعل المستفيد في حالة قلق على مستقبله . ومن الضروري ان يفهم المستفيدون ، من غير العناصر الاقطاعية او ذات النزعة الاستغلالية ، ان اعادة النظر بالملكية وفق هذه الحسابات ستكون باستمرار على اساس استفادتهم الافضل والاكبر وبما يزيد من تحسين احوالهم المعيشية والثقافية . لان هذا يقع ضمن اساسيات اهداف البناء والنضال الاشتراكي وليس العكس .

تطور مستلزمات الحياة المرفهة في المفهوم الاشتراكي

وعندما ننتقل للسقف الاعلى للملكية مقيمة على اساس ماتساويه من قيمة في العملة كحد اعلى ، او للملكية النقدية وسقفها الاعلى فاننا لابد ان ندخل في حسابنا تطور مستلزمات الحياة المرفهة في المفهوم الاشتراكي على اساس طبيعة التطور الوطني والقومي ، وعلى اساس التطور في المحيط الخارجي للعالم ، وعلى اساس تطور قيمة العملة المقاس عليها . ولذلك فان ما نعتبره سقفا ملائما للملكية المالية الان يغدو متخلفا بعد عشر سنوات . ففي حين لا يعتبر البيت الريفي الاضافي للسكن الاعتيادي ضروريا الان ، مثلا فانه قد يصبح ضروريا في الملكية الاشتراكية بعد مدة اخرى من الزمن . وكذلك فيما يتعلق بملكية ادوات الحراثة والحصاد وغيرها . وهكذا يقاس على هذا السياق من الامثلة على الحالات الاخرى من المجتمع في كافة القطاعات ، وفي هيكل البناء الاشتراكي بوجه عام . ولكي تستقيم تطبيقاتنا في بناء الاشتراكية بما ينسجم مع منطلقاتنا ونظرية عملنا في هذا الميدان ، والذي لا يرفض انماطا اشتراكية معينة من الملكية الخاصة غير المستغلة والنشاط

الخاص في الوقت الذي يرفض فيه الاستغلال والاضطهاد والابتزاز ، فان الامر يتطلب اعادة نظر من حين الى اخر بالملكية والنشاط الخاص في الحجم والنوع والاتجاه بما يضمن التحسين المضطرد لاحوال المجتمع الاشتراكي ، ويمنع نمو عوامل وارضية الاستغلال .

ان الدولة في الانظمة الرأسمالية الان لا تقوم بدور المنظم الرئيسي للانشطة الاقتصادية والفعاليات الاخر في المجتمع وبذلك يكون دورها محدودا ، وما يقع على اجهزتها من ثقل الحياة الاجتماعية والاقتصادية لا يقاس بما يقع من ثقل على الدولة واجهزتها على طريق حزب البعث العربي الاشتراكي ، لان تلك الانظمة تنطلق من مقولة : «دعه يعمل ودعه يمر» والتفسير الاساس لهذا المبدأ هو ان يترك الانسان التصرف بحرية مطلقة في الملكية الاستغلالية ، وجعل الملكية على هذا الطريق وسيلة الحياة المركزية للتحكم في شؤون المجتمع واستخدام الدولة كوسيلة في خدمة الاتجاه الرأسمالي البرجوازي .

الدولة واجهزتها في خدمة المجتمع على طريق بناء الاشتراكية

اننا نعتبر ان الدولة واجهزتها في خدمة المجتمع على طريق بناء الاشتراكية . بينما يعتبر الرأسماليون ، من الناحية النظرية فقط ، الدولة واجهزتها حيادية في المجتمع الرأسمالي . ولكنهم من الناحية العملية .. قد وضعوا الدولة واجهزتها في خدمة النشاط الخاص «المطلق» . وبذلك تصبح الدولة واجهزتها في خدمة الطبقة المستغلة ، فيما تكون الدولة في النظام الاشتراكي في خدمة اكثرية الشعب في مرحلة تعارض المصالح بين بقايا من القلة المستغلة والكثرة الجماهيرية في المراحل الاولى للثورة الاشتراكية ، وتصبح دولة كل الشعب عندما يزول التعارض وينضج البناء الاشتراكي في قوانينه العامة وتطبيقاته الاساسية .

ان بعض رفاقنا وكذلك جمهور من الشعب ينتقد احيانا اتساع عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية في عهدنا الاشتراكي مقارنين ذلك بعدد الوزارات في الدولة العراقية في العهد الملكي ، او مع وزارات فرنسا والدول الغربية الاخرى ، متناسين احدى الحقائق العلمية والموضوعية وهي ان الدولة هي الجهة المسؤولة بشكل اساس عن تصريف

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٢٥ لسنة ١٩٨٠

امور المجتمع بكل نشاطاته وميادينه . ولذلك فان اجهزتها تتسع على هذا الاساس ، في الوقت الذي تكون فيه الامور مقلوبة في ظل الانظمة الرأسمالية او شبه الرأسمالية وشبه الاقطاعية ، حيث أن النشاطات الاساسية في المجتمع تقوم بها اجهزة القطاع الخاص وشركاته الاحتكارية . لذلك فان واجب الدولة يكون في هذه الانظمة محدودا ..

ومن هذا يتوضح لنا جانب مهم من واجبات الدولة واجهزتها . آنيا وتاريخيا . في المجتمع الاشتراكي البعثي او على طريق بنائه عبر مراحل التطور المختلفة .

السعر ٥٠ فلسا

دار الحرية للطباعة / بغداد